لكونه ليس بالطويل ولا بالقصير او ايانا كما اشتهار عمد لحزة بأحد
وان لم يبنه ركاني مدلول السنة ويرادفه الخبر وقيل الحديث هو ما
اضيف له صلى الله عليه وسلم والخبر ما اضيف له ولغيره وقيل غير ذلك
وانما كان علم الحديث اشرف العلوم لانه مبين لمجملات الايات القرآنية والموضح
لقواعد الاسلام حكام الشرعيه الاصليه والفروعيه قال الله تعالى لتبين
للناس ما نزل اليهم وقال تعالى في حقه صلى الله عليه وسلم وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحي يوحى قال الامام الحافظ ابو عمرو بن الصلاح
والامام النووي رحمه الله تعالى ولقد كان شان العلم الحديث فيما مضى
عظيما وامره مفخما جسيما عظيمة جموع طلبته رفيعة مقادير حفاظه
وحملته فذهب في هذا الزمان العظيم من ذلك ولم يبق الا اثار من كان هنا
كه انتهى وهذا في زمانهما فكيف لو اذركا هذا الزمان والله المستعان

وهذه ارجوزة قصيرة ∴ تحوي علوما جمة كثيرة
فاحفظ هداك الله للمقال ∴ تحظ بغايات ذوي الكمال

الارجوزة افعولة من الرز وهو نحر من بحور الشعر تركيبه من مستفعل
ست مرات ويدخله انواع من الزحاف كما قرر في محله واراد
بقوله تحوي علوما انها تشتمل على بيان انواع عديده من علم الحد
يث السمي عند بعضهم باصول الحديث لان منزلته من الحديث المار
تعريفه منزلة اصول الفقه من الفقه واولى تعاريفه ان يقال هو معر
فة القواعد والقواعد المعرفة بحال الراوي والمروي وموضوعه
السند والمتن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد والسند طريق
المتن اي رجاله والاخبار عنه هو الاسناد بالكلام وفائدته معرفة
السنة على ما ينبغي بحث يميز الصحيح من غيره فيعمل حيث ينبغي العمل
ويترك حيث ينبغي الترك وغاية الفوز بسعادة الدارين وقوله فا
حفظ هداك الخ قال الى آخره تحريض للطالب على الحفظ واثارة لهمته

ان الصحيح ما رواه ضابط ∴ عدل الى الاقصى بمثل رابط
ولا يكون رده حبرٌ ولا ∴ شذ ولا بعلة قد عللا

اعلم ان الحديث ينقسم الى ثلاثة اقسام احدها الصحيح لذاته او

لغيره وثانيها الحسن كذلك وثالثها الضعيف وذلك لانه اما مقبول او مر
دود وكل منها ان يشتمل من اوصافه على اعلاها او ادناها فالاول فالاول
من قسمي المقبول الصحيح لذاته والثاني منه الحسن لذاته اذا انضم اليه
ما يجبر ذلك النقص اليسير كان صحيحا لغيره والا بقي على الحسن والثا
ل من قسمي المراد دود الضعيف الذي لم يجبر والثاني منه الضعيف بما
عدا الكذب الذي انضم اليه ما يرجح جانب القبول كان حسنا لغيره
والا بقي على ضعفه وقد ذكر الناظم كلا من الاقسام الثلاثة مقدما
للصحيح لتقدمه رتبة فقال ان الصحيح ما رواه ضابط الى اخره
اي الصحيح لذاته ما رواه شخص ظابط للرويه اما ضبط صدر
بان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء او ضبط كتاب
بان يصون كتابه عنده منذ سمعه وصححه الى ان يودي منه
ومنع الروايه من الكتاب ضعيف للذهاب اشتراط ما ذكر ينتفي تطرق
الخلل اليه فعلم انه لا بد من الضبط الكامل ليخرج الحسن لذاته
فان المعتبر فيه اصل الضبط لا غير كما ياتي ويخرج ايضا ما اذا
انتفى عنه الظبط بالكليه لكونه مغفلا كثير الخطا وان كان عدلا
وقوله عدل بين به انه يشترط فيه مع الضبط تحقيق العدالة
وهي اجمالا ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروة فخرج من علم
ضعفه او جهلت عينه او حاله وقوله الى الاقصى اشار به الى ان
الضبط والعدالة معتبران في كل واحد من رواته من اول السند
الى منتهاه سواء كان انتهاؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى
اصحابه او الى من دونه حتى يشمل الموقوف ونحوه وقوله بمثل رابط
اشار به الى اشتراط اتصال سنده بان يسلم من سقوط فيه والمراد
ان يكون كل من رواته اخذ ذلك المرويّ عن من فوقه ولو بالاجازة
على المعتمد فخرج المنقطع والمعضل والمرسل خفيا وجليا والمدلس
والمعلق ان وقع من لم يشترط الصحة بخلاف من علق اشتراطها
كالبخاري فان تعاليقه الجزوم منها المستجمعة للشروط لها حكم الاتصال

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)